واقع وآفاق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة تجربة بلدية خان يونس

م. فرج مصطفى الصرفندي أ. هيام عدنان الأغا

مركز غزة للدراسات والإستراتيجيات

غزة – فلسطين

1439هـ - 2017م

كلمة رئيس الأكاديمية

التنمية الاقتصادية في غزة أمل يتضاءل في ظل حصار ظالم، والأفن الاقتصادي لغزة عبر عملية تنموية متكاملة وفي ظل حصار مستمر وعدوان استهدف البنية التحتية الاقتصادية بشكل كامل دون أن يتحقق لها إعادة اعمار في عمل ممنهج يستهدف أي أفق لبناء اقتصادي ولو متواضع يمكن أن يسهم في إغاثة غزة فضلاً عن تنميتها.

البلديات تحمل عبء كبير في ظل تردي الوضع الاقتصادي المتهالك في غزة ومساهمتها في عملية تنموية يمكن أن يشكل إغاثة للتنمية الاقتصادية المحلية.

وتقدم بلدية خانيونس نموذجاً في التنمية الاقتصادية المحلية مع الحاجة لتطوير هذا النموذج عبر شراكة استشارية وتوفير أوجه الدعم والمساندة عبر الإدارة والتمويل والمعلومات والتشبيك مع المؤسسات الدولية والقطاع الخاص والخبراء.

نتقدم بالشكر الجزيل للباحثين م. فرج الصرفندي و أ. هيام الأغا على دراستهم البحثية حول آفاق التنمية الاقتصادية عبر تجربة بلدية خانيونس والتي قدماها عبر مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات.

والله ولي التوفيق

د. محمد ابراهيم المدهون

رئيس أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

المحتويات

كلمة رئيس الأكاديمية..... 2

التنمية الاقتصادية المحلية:..... 4

بلدية خان يونس:..... 5

تجربة التنمية الاقتصادية المحلية في بلدية خان يونس:..... 6

أولاً: الخصائص الجغرافية والديموغرافية..... 6

ثانياً: البنية التحتية..... 11

ثالثاً: القطاعات الاقتصادية في مدينة خانيونس..... 15

نتائج الدراسة:..... 25

توصيات الدراسة:..... 25

التنمية الاقتصادية المحلية:

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية المحلية أنها عملية يقوم من خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل (البنك الدولي 2004). أي أنها عملية تشاركية تشجع وتسهل الشراكة بين أصحاب المصلحة المحليين لتمكنهم من تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات باستخدام الموارد المحلية المتوفرة بهدف رئيسي يقوم على توفير فرص العمل ومستوى حياة أفضل للجميع. ويمكننا الاجمال بأنها عملية مشتركة بين القطاع الحكومي والخاص وغير الحكومي هدفها الأساسي تحسين جودة الحياة والتقليل من معدلات الفقر والبطالة من خلال توفير فرص عمل في مختلف القطاعات.

وتنبع أهمية التنمية الاقتصادية المحلية في قطاع غزّة أنه يعاني من ارتفاع كبير في معدلات البطالة والفقر، وهي مشكلات التنمية الأساسية في أي مجتمع، حيث بلغ معدل البطالة في قطاع غزة 41.7% مقابل 18.2% في الضفة الغربية في العام 2016، في حين بلغت نسبة الافراد الفقراء 38.8% مقابل 17.8% في الضفة الغربية في العام 2011[1] (الجهاز المركزي للإحصاء 2011) . ويأتي هذا التدهور في مستويات المعيشة في ضوء الحروب المتكررة على قطاع غزة، والحصار الإسرائيلي المشدد، واستمرار حالة الانقسام السياسي الداخلي منذ أكثر من عشر سنوات، واغلاق معبر رفح، كل ذلك أسهم في تردي الأوضاع المعيشية وتراجع خطير في مؤشرات الاقتصاد الكلي لقطاع غزة.

وبالتالي تعتبر التنمية الاقتصادية المحلية أحد أهم المناهج لتحسين الأوضاع الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة والفقر من خلال خلق فرص عمل للمواطنين وتعزيز نمو قدرات الاقتصاد المحلي، لاسيما وأن قطاع غزة رغم مأساوية الأوضاع فيه الا أنه يتسم بالتواصل الجغرافي بين مناطقه وبالتالي سهولة التحرك والانتقال، بالإضافة الى تنوع الأنشطة الاقتصادية وانتشارها في مختلف محافظات قطاع غزة، مع وجود نوع من التخصص والميزة النسبية لبعض المحافظات في بعض الأنشطة الاقتصادية لاسيما في المجال الزراعي كمحافظة خانيونس.

ومما يعزز من أهمية التنمية المحلية في قطاع غزة، ضرورة إعادة توجيه الموارد نحو المشاريع التنموية الاستراتيجية المنتجة، بعد أن أصبح المانحين يركزون على المشاريع الإغاثية والتي تقدم دعم عاجل للقطاعات المتضررة بدلاً من تعزيز القدرة الإنتاجية في قطاع غزة.

وحيث أن التنمية تقوم بتوحيد جهود جميع الأطراف –القطاع الخاص، وحدات الحكم المحلي، المؤسسات غير الحكومية، المانحين وكذلك الحكومة المركزية- وصهرها في بوتقة واحدة فيجب أن يتم دمج قطاع غزة في الخطة التنموية الاستراتيجية ووضع إطار قانوني ومؤسساتي يحدد العلاقة بين مختلف القطاعات للدخول في شراكة القطاع العام والخاص. وأيضاً تحديد المسئوليات وخارطة الطريق لكل شريك.

ولعملية التنمية الاقتصادية المحلية عدة خصائص رئيسية تتمثل في وجود خطة تنموية برؤية استراتيجية، توفر قيادة رشيدة ووجود مهارات ريادية على الصعيد المحلي لتسهيل العملية وتحقيق الأهداف التنموية، تشارك مختلف القطاعات والعمل معاً من أجل تحقيق ناجح للتنمية الاقتصادية المحلية، بناء قدرات ذوي العلاقة لإنشاء اتحادات

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011 .الفقر في الأراضي الفلسطينية. تقرير النتائج الرئيسية للأعوام . 2010-2009رام الله - فلسطين

وشركات مختلفة لضمان نجاح عملية التنمية الاقتصادية المحلية واتباع التنمية الاقتصادية المحلية لمنهج التنمية من أسفل لأعلى –بعكس منهج من أعلى لأسفل- أي أنها عملية تنموية اقليمية[2].

وتشمل مجموعة أصحاب المصالح الأفراد والشركات والمنظمات او مجموعات بالقطاعات الحكومية أو الخاصة والتي يكون لها مصلحة في وضع استراتيجية وتنفيذ مشروعات للتنمية الاقتصادية المحلية (البنك الدولي 2004) القطاع الحكومي: الحكومة المحلية، الوزارات، مؤسسات البحوث والتعليم. القطاع الخاص: المؤسسات الكبرى، الاتحادات التجارية، المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، البنوك والمؤسسات المالية، الغرف التجارية، وسائل الاعلام. بالإضافة إلى قطاع المجتمع المحلي: قيادات المجتمع، لجان الأحياء، منظمات خدمة المجتمع، المنظمات والمجموعات غير الحكومية الأخرى.

بلدية خان يونس:

تعتبر محافظة خان يونس المحافظة المركزية في جنوب قطاع غزة، وتحتل أهمية اقتصادية كبيرة في اقتصاد قطاع غزة، لما تملكه من موارد لاسيما في القطاع الزراعي. وتعتبر مدينة خانيونس مركز محافظة خانيونس، وتستحوذ على الجزء الأكبر منها. وتقع مدينة خانيونس في الجزء الجنوبي من الساحل، ويبلغ طول ساحل المدينة (المواصي) حوالي 8.4 كم، وتبلغ مساحة مدينة خانيونس حوالي (53.9 كم^2)، وبذلك تعتبر المدينة الأولى في قطاع غزة من حيث المساحة، والثانية من حيث التعداد السكاني، حيث يقدّر عدد سكان مدينة خانيونس ومخيمها حوالي 234219 نسمة، بارتفاع بنسبة 32.32% مقارنة بعددهم في التعداد العام لعام 2007. وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فان سكان محافظة خانيونس ككل بلغ حوالي 341.4 ألف نسمة في العام 2016، وهي تحتل المرتبة السابعة على مستوى محافظات الوطن من حيث عدد السكان، والمرتبة الثانية بعد محافظة دير البلح من حيث حدة البطالة، حيث بلغ معدل البطالة فيها 42.5% في العام 2015.

وتعتمد البلدية منهجية اعداد الخطط الاستراتيجية التنموية لمدينة خانيونس إلى دليل التخطيط التنموي للمدن والبلديات الفلسطينية لعام 2011، وقد تم اعداد الخطط بمشاركة مجتمعية. علماً بأنه تم وضع خطتين استراتيجيتين، الأولى تغطي الفترة 2010-2012 وتعتبر التجربة الأولى لبلدية خانيونس في التخطيط الاستراتيجي، والثانية تغطي الفترة 2013-2016، وتضمنت العمل في أربع مجالات تنموية رئيسية وهي: مجال البنية التحتية والبيئة، والمجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي، ومجال الادارة والحكم الرشيد. وفي اطار هذه المجالات الاربعة تم وضع عشر قضايا تنموية رتبت حسب الأولوية بحسب ما ورد في الخطة كما يلي: 1-ضعف البنية التحتية (طرق، مياه، كهرباء، صرف صحي)، 2- تدني مستوى الخدمات (تعليمية، صحية، رياضية، ثقافية)، 3- الحاجة الى مشاريع اسكانية وزراعية وصناعية، 4- ضعف الثقة بين المواطنين والبلدية، 5- ضعف نظام ادارة النفايات الصلبة، 6- الحاجة الى مشاريع استثمارية وتوفير فرص عمل، 7- الافتقار الى خطة لإدارة الازمات والكوارث، 8- الحاجة الى ادارة الكترونية محوسبة ونظام "GIS" للبلدية، 9- قلة الاهتمام بالآثار والسياحة والمساحات الخضراء والمتنزهات والتراث، 10- قدم المخططات والافتقار الى التخطيط الاستراتيجي التشاركي. وتم وضع أهداف مفصلة لكل قضية من القضايا العشرة بلغت 27 هدف لإجمالي القضايا التنموية، ولتحقيق هذه الأهداف تم وضع مصفوفة مشاريع بلغت 284

[2] عادل الجزار، مدخل تشاركي للتنمية الاقتصادية المحلية في المحليات الفلسطينية، 2008

مشروع لفترة الخطة ككل. وقد اعتمدت البلدية في تنفيذ مشاريع الخطة عبر سنواتها المختلفة بدرجة أساسية على العديد من الجهات المانحة. تم تنفيذ 172 مشروع من الخطة و98 مشروع من خارج الخطة بعدد مشاريع كلي بلغ 269 مشروع[3].

تجربة التنمية الاقتصادية المحلية في بلدية خان يونس:

تدرك بلدية خانيونس ادراكاً جيداً لأهمية ومستلزمات التنمية المحلية، ولديها قناعة ووعي تام بأهمية وحدة التنمية التي تم استحداثها مع بداية المشروع الممول من قبل UNDP، بل إن هذه الوحدة مدرجة اساساً ضمن الهيكلية المعيارية للبلدية. وتتلخص تجربة التنمية المحلية لبلدية خانيونس في المراحل التالية[4]:

- المشاركة في مأسسة وحدة التنمية الاقتصادية المحلية داخل البلدية.
- المشاركة في تقييم واقع الاقتصاد المحلي وإنشاء قاعدة بياناته مع الأطراف ذات العلاقة.
- العمل على تشكيل منتدى تنمية الاقتصاد المحلي، وتوثيق مراحل تطوره وتنفيذ نشاطاته مع تقديم التقارير الشهرية المطلوبة.
- المشاركة في صياغة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية وإعداد خطة العمل وتنفيذها ومتابعتها.
- متابعة الشراكات مع الأطراف ذات العلاقة (قطاع حكومي، خاص، أهلي) وذلك من أجل دعم وترويج استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية.

أولاً: الخصائص الجغرافية والديموغرافية

1. الموقع الجغرافي:

تقع مدينة خان يونس أقصى جنوب غرب فلسطين على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، عند التقاء دائرة عرض 31.21 شمالاً وخط طول 34.18 شرقاً. وتقع المدينة في الجزء الجنوبي من الساحل، وترتفع نحو 50 م عن سطح البحر. ويحدها شمالاً مدينة القرارة، وجنوباً مدينة رفح، وشرقاً بني سهيلا وعبسان، وغرباً البحر الأبيض المتوسط. ويبلغ طول ساحل مدينة خانيونس (المواصي) حوالي 8.4 كم، أي أنها تستحوذ على حوالي 21.2% من ساحل قطاع غزة. وتعتبر مدينة خانيونس مركز محافظة خانيونس، وتقع الى الغرب من المحافظة، وتستحوذ على الجزء الأكبر منها. وبالتالي فهي تمثل مركزاً تجارياً وخدمياً هاماً للمناطق الشرقية لمحافظة خانيونس، بالإضافة الى ارتباطاها بمحافظتي رفح والوسطى أيضاً.[5]

شكل (1) معدل هطول الامطار في محافظات قطاع غزة، 2015-2016[5]

[3] مقابلة شخصية، وحدة التخطيط الاستراتيجي، يوليو 2017.
[4] مقابلة شخصية، وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، مايو 2017.
[5] المصدر: موقع بلدية خان يونس الالكتروني، مايو 2017، الرابط (http://khanyounis.mun.ps/ar/home/page/137)

2. المناخ:

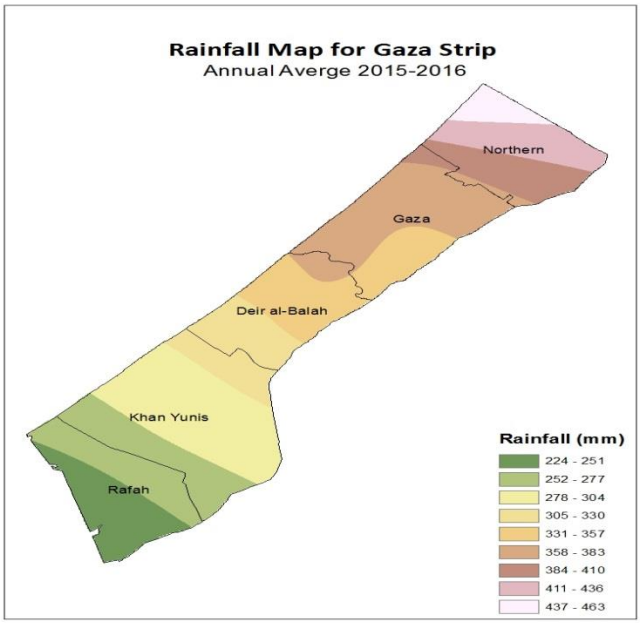

يتبع مناخ محافظة خانيونس لمناخ البحر الأبيض المتوسط (حار جاف صيفاً دافئ ممطر شتاءً)، ويعد مناخ خانيونس نافذة غربية لإقليم النقب الصحراوي في جنوب فلسطين، ويبلغ المتوسط السنوي لدرجة الحرارة في خان يونس حوالي 22 درجة مئوية، ويعد شهر كانون الثاني/يناير أكثر شهور السنة انخفاضاً في درجات الحرارة، بينما يعد شهر آب (أغسطس) من أكثر شهور السنة ارتفاعاً في درجات الحرارة.

ويبلغ المعدل السنوي لهطول الامطار[6] في خانيونس حوالي 290 ملم، وهي تأتي في المرتبة الرابعة على مستوى محافظات غزة من حيث كمية هطول الامطار السنوية، حيث أن المعدل العام السنوي لكمية الامطار حوالي 358.5 ملم في قطاع غزة.

3. التربة:

شكل (2) تصنيف التربة في قطاع غزة[5]

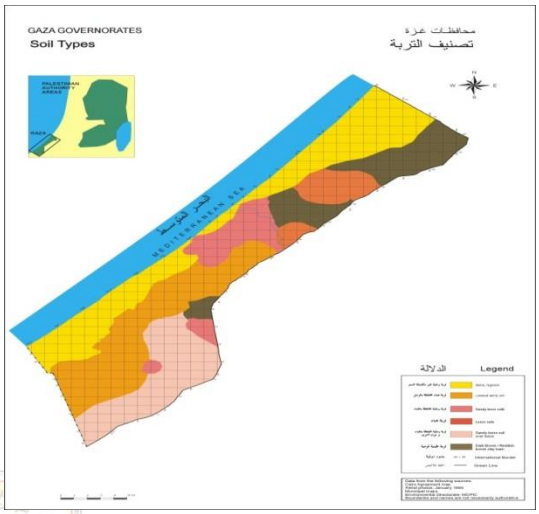

تنقسم التربة في محافظة خانيونس بدرجة اساسية الى ثلاث انواع من التربة وهي: تربة رملية غير مكتملة النمو (Sandy Regosols) وهي تنتشر على طول ساحل البحر في قطاع غزة. والنوع الثاني هو تربة هباء مختلطة بالرمل (Loessial Sandy Soil) وهي توجد في وسط محافظة خانيونس، والنوع الثالث تربة رملية مختلطة بالهباء ومواد أخرى (Sandy Loess Soil Over Loess) وتوجد في المناطق الشرقية في المحافظة.

وتعتبر نوعية التربة في محافظة خانيونس ملائمة جداً للزراعة للعديد من المحاصيل الحقلية والاشجار.[7]

4. المساحة:

تعتبر محافظة خانيونس أكبر محافظات قطاع غزة من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها حوالي 108 كم2، أما على مستوى مساحة مدينة خانيونس فهي حوالي 53895.4 دونم (حوالي 53.9 كم2) حسب المخطط الهيكلي والحدود

[6] المصدر: وزارة الزراعة، الادارة العامة للتربة والري.
[7] المصدر السابق

مركز GAZA للدراسات والاستراتيجيات
Center For Studies & Strategies

الإدارية الخاضعة لنفوذ بلدية خانيونس، أي أنها تمثل حوالي 50% من اجمالي مساحة المحافظة. وبذلك تعتبر مدينة خانيونس المدينة الأولى في قطاع غزة من حيث المساحة، والثانية من حيث التعداد السكاني.

وتستحوذ المناطق المخصصة للإسكان على حوالي 52.1% من مساحة المدينة حسب المخطط الهيكلي لبلدية خانيونس، في حين تقدر نسبة مساحة الأراضي الزراعية بحوالي 22.5%، والمناطق السياحية 4.4%، في حين المساحات المخصصة للصناعة بلغت نسبتها 0.2% فقط، والباقي شوارع. وهذا يشير الى أن افق الاستثمار والنشاط الاقتصادي في مدينة خانيونس يكمن في قطاعي الزراعة والسياحة بدرجة أساسية. وتمثل المدينة مركزاً تجارياً وخدمياً هاماً للمناطق الشرقية لمحافظة خانيونس، بالإضافة الى ارتباطاها بمحافظتي رفح والوسطى أيضاً.

وتتوزع مساحة المدينة على 20 حي أكبرها منطقة المواصي، والتي تعتبر منطقة استراتيجية في مدينة خانيونس باعتبارها سلة غذائية لقطاع غزة، وتحظى باهتمام واستهداف من قبل العديد من المؤسسات الحكومية والمنظمات الاهلية والقطاع الخاص لاسيما في المجال الزراعي والبحري والسياحي.

شكل (3) المخطط الهيكلي للحدود الادارية لبلدية خانيونس[8]

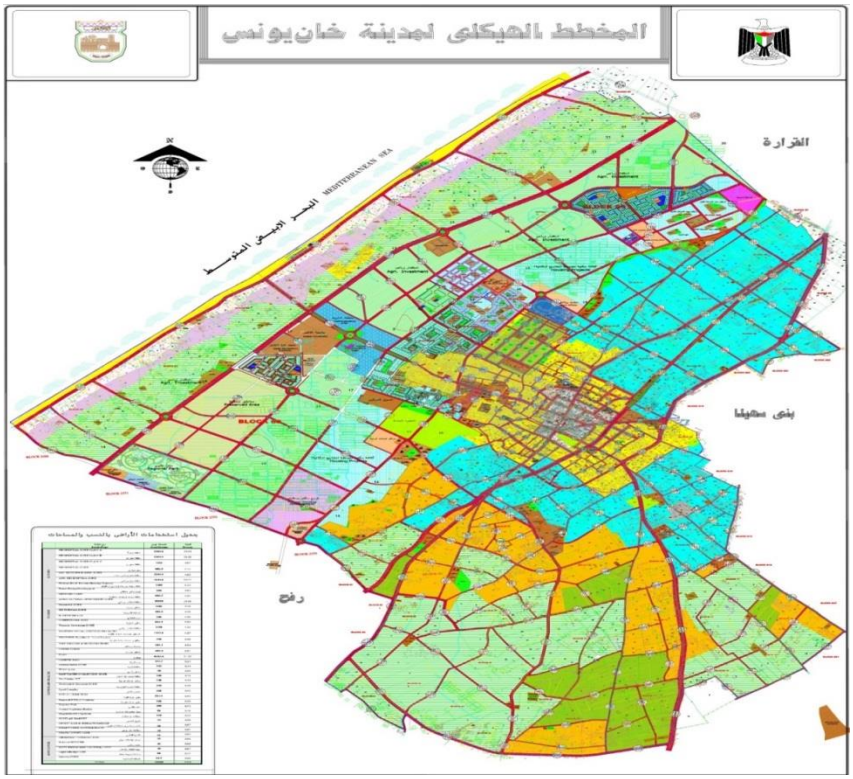

[8] المصدر: بلدية خان يونس، قسم التخطيط الحضري.

5. القوى العاملة:

معدل البطالة:

تحتل محافظة خانيونس المرتبة الثانية بعد محافظة دير البلح على مستوى محافظات فلسطين من حيث حدة البطالة، حيث بلغ معدل البطالة فيها 42.5% في العام 2015. وبحسب الجنس فقد بلغ معدل البطالة بين الذكور حوالي 37.8%، وبين الاناث 58.2%. وبالنظر الى تطور معدل البطالة في محافظة خانيونس عبر الزمن، يلاحظ بلوغه اقصى قيمة له في عامي 2008 و2009، وهي فترة بداية الانقسام الداخلي الفلسطيني، وتشديد الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة.

ثم اخذ معدل البطالة بالتراجع نسبيا بعد ذلك نتيجةً لبدء العمل بالتجارة عبر الانفاق مع مصر لاسيما وان محافظة خانيونس قريبة من الحدود مع مصر، حيث وصل معدل البطالة الى أدنى مستوى له (28.2%) في العام 2011 خلال الفترة (2001-2011)، ثم عاد مرة اخرى للارتفاع بعد ذلك.

شكل (4) تطور معدل البطالة في محافظة خانيونس حسب الجنس

خلال الفترة 2000-2015[9]

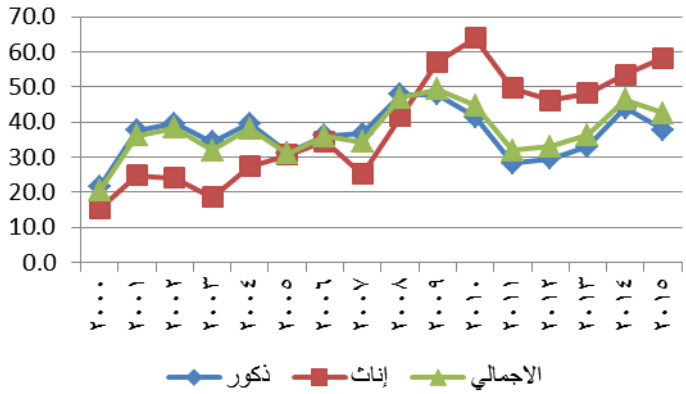

توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي وسنوات الدراسة:

فيما يتعلق بتوزيع العمالة في محافظة خانيونس حسب النشاط الاقتصادي، يلاحظ أن قطاع الخدمات والأنشطة الأخرى احتل المرتبة الاولى من حيث عدد العاملين بنسبة 52.6%، ويليه نشاط المطاعم والفنادق والتجارة بنسبة 21%، وفي المرتبة الثالثة العمل في مجال الصيد والحراجة وصيد الاسماك والزراعة، وفي المرتبة الأخيرة العمل في مجال التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية بنسبة 2.9% من اجمالي العاملين في العام 2015. وهذا يشير الى أن الانشطة الاقتصادية الاساسية التي تستوعب العاملين في المحافظة هي قطاعات الخدمات، والزراعة، والتجارة والمطاعم والفنادق.

جدول (1) التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في محافظة خانيونس حسب الجنس والنشاط الاقتصادي، 2015 [10]

النشاط الاقتصادي	ذكور	إناث	الاجمالي
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	11.3	21.1	12.9

[9] المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، 2015

[10] المصدر السابق

التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	3.1	1.9	2.9
البناء والتشييد	5.1	0.0	4.3
التجارة والمطاعم والفنادق	23.9	6.0	21.0
النقل والتخزين والاتصالات	7.5	0.5	6.3
الخدمات والفروع الأخرى	49.1	70.5	52.6
المجموع	100	100	100

جدير بالذكر أن محافظة خانيونس تحتل المرتبة الثانية بعد رفح من حيث نسبة العاملين في القطاع الزراعي على مستوى قطاع غزة، والمرتبة الثانية أيضا بعد غزة من حيث العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق، والمرتبة الاخيرة من حيث نسبة العاملين في كل من القطاع الصناعي وقطاع الخدمات على مستوى محافظات قطاع غزة.

اما من حيث توزيع العاملين حسب السنوات الدراسية، فيلاحظ ان نسبة العاملين الحاصلين على سنوات دراسية 13 سنة فأكثر هي الاكبر في سوق العمل في خانيونس بنسبة 40.4% من اجمالي العاملين فيها. كما يلاحظ أن محافظة خانيونس تحتل المرتبة الاولى من حيث نسبة العاملين الذي ليس لديهم اية سنوات دراسية على مستوى محافظات القطاع، وهذا ينسجم مع تركز العمل في مجالات الزراعة والتجارة والخدمات.

شكل (5) التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في محافظة خانيونس حسب عدد السنوات الدراسية، 2015[11]

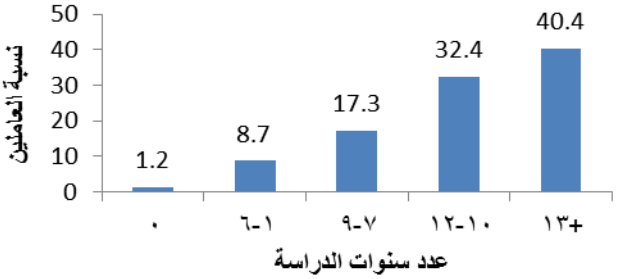

توزيع العمالة حسب حالة العمل:

من حيث توزيع العاملين حسب حالة العمل، يلاحظ أن غالبية العاملين في محافظة خانيونس من الذين يعملون بأجر بنسبة 72.2%، وهي الأقل مقارنةً بمحافظات قطاع غزة الاخرى. في حين بلغت نسبة الذين يعملون لحسابهم 17.3% من اجمالي العاملين. كما بلغت نسبة العاملين ضمن اسرهم بدون اجر 6.7% من اجمالي العاملين وهي النسبة الاكبر على مستوى محافظات القطاع، ويعزى ذلك الى الطبيعة العائلية للتركيبة السكانية في محافظة خانيونس خاصة في مجال العمل الزراعي.

شكل (6) التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في محافظة خانيونس حسب الحالة العملية، 2015[12]

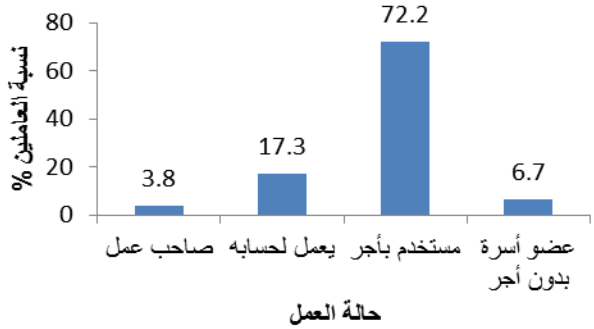

[11] المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، 2015.
[12] المصدر السابق

ثانياً: البنية التحتية

1. المياه:

شبكة وآبار المياه:

تعتمد مدينة خانيونس في الحصول على المياه من الآبار الجوفية، ويبلغ عدد الآبار الجوفية التي تشرف عليها بلدية خانيونس 33 بئر (انظر جدول 2)، يتراوح عمقها ما بين 50 متر و100 متر، بمتوسط عام حوالي 77.6 متر. وتبلغ قدرتها الإنتاجية المتوسطة حوالي 72.5 م3/ساعة.

جدول (2) آبار المياه الخاضعة لبلدية خانيونس حسب العمق وكمية الانتاج ونسبة الملوحة فيها[13]

إسم البئر	سنة التشغيل	عمق البئر(م)	انتاج البئر (م2/ ساعة)	نسبة الملوحة TDS ملغم/لتر	إسم البئر	سنة التشغيل	عمق البئر متر	انتاج البئر (م2/ ساعة)	نسبة الملوحة TDS ملغم/لتر
السعادة L87	2012	91.5	100	2110	الوكالة الشمالي	2009	64	50	768
بئر الأحراش L127	1980	92	115	1833	الوكالة الجنوبي	2009	69	75	427
الجنوبي L176	1980	64	95	1438	السطر الجديد1	2008	63	55	727
الجنوبي الجديد L182	1998	69	100	2706	السطر الجديد2	2008	52	40	566
عيا 1	1961	75.5	92	2540	تيكا التركي	2009	51.5	60	590
عيا 2	2014	88.5	90	2460	الإغاثة الإسلامية	2009	96	50	1983
الأمل الجديد L159A	1998	90	110	1691	الرحمة	2009	97.5	80	2890
الشرقي L41	2015	90	80	2480	الوالدين	2010	97	50	2310
رشوان (ج)LS 4391	2002	65	65	4000	الكويت	2011	90	70	2220
المدينة الرياضية	2002	100	80	1958	الامل اوبك	2012	93	80	5060
السطر الشمالي L190	2002	75	40	3140	النعيم	2015	85.5	60	617
التحدي الجديد L189A	2003	75	90	4660	السلام	2015	73	50	1974

[13] المصدر: بلدية خانيونس، قسم المياه، يوليو 2017

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

معن	2003	101	90	3460	حمد1	2016	60	65	481
الاستاد الرياضي	2005	90	75	2650	حمد2	2016	62	70	977
المواصي	2007		80	614	حمد3	2016	61	60	927
المركز الثقافي L198	2007	101	60	2000	تيكا 1	2012	67	75	871
البحر الجديد	2008	33	40	1044	المتوسط		77.6	72.5	1944.6

في حين بلغ متوسط نسبة ملوحة الابار في مدينة خانيونس (Total Dissolved Sold: TDS) 1944.6 ملجم/لتر، وهي تعتبر مرتفعة جداً، وأعلى من الحد الأقصى المحدد في مقاييس جودة مياه الشرب في فلسطين والبالغ 1500 ملجم/لتر بحسب سلطة المياه الفلسطينية، وكذلك أعلى من الحد الأقصى وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية (WHO) والمحدد عند 1000 ملجم، وبالتالي فهي لا تصلح للاستهلاك الآدمي، وهذا يشير الى أن ملوحة المياه تعتبر أحد المعوقات الأساسية في المدينة بشكل عام وللقطاع الزراعي بشكلٍ خاص. والى جانب الآبار الرسمية التي تشرف عليها بلدية خانيونس تنتشر العديد من الابار الخاصة التي حفرت بطريقة غير رسمية، ويقدر عددها بحوالي 2000 بئر. وتعتبر المناطق الغربية في خان يونس أفضل حالاً من حيث درجة الملوحة مقارنةً بالمناطق الشرقية للمحافظة .

مشكلات قطاع المياه في خان يونس:

يواجه قطاع المياه في مدينة خانيونس العديد من المشكلات أبرزها ما يلي[14]:

- عدم وصول المياه للمشتركين بضغط عالي، بسبب مشكلة عدم استمرارية الكهرباء.
- لا تتوفر المياه باستمرار حيث يتم ضخ ساعات معينة يومياً (جدول لأعمال التوزيع)، من أجل إيصال المياه لمختلف أحياء المدينة.
- لا يوجد مصادر مياه اخري في المدينة.
- ارتفاع نسبة ملوحة ابار المياه، الناجمة عن ارتفاع الطلب واستنزاف الابار وعدم تعويض الخزان الجوفي من مياه الامطار.
- ارتفاع نسبة الفاقد بسبب اهتراء وتقادم شبكات المياه.
- نقص الإمكانيات والموارد المادية لدى البلدية التي تؤهلها لإصلاح وتمديد شبكات مياه لمختلف المناطق.
- انتشار حفر الابار الخاصة بطرق عشوائية وغير رسمية، الامر الذي يعرض الخوان الجوفي لعملية استنزاف غير صحيحة، مما يؤدي الى ارتفاع ملوحة المياه.
- تسرب مياه الصرف الصحي في بعض المناطق، وتلوث الخزان الجوفي، الامر الذي يترتب عليه مخاطر صحية وانتشار الامراض.

[14] المصدر: مقابلة مع رئيس دائرة المياه في بلدية خان يونس، أغسطس 2017.

بناءً على ما سبق، من الأهمية بمكان العمل على حل مشكلات المياه السابقة التي تعاني منها مدينة خانيونس شأنها شأن مختلف محافظات قطاع غزة، باعتبار المياه أحد قضايا البنية التحتية الأساسية وشرطا ضروريا لأي عملية تنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما في القطاع الزراعي الذي يعتبر القطاع الرائد في المدنية.

ومن الحلول الممكنة حل استراتيجي يتمثل في تحلية مياه البحر، للحفاظ على الخزان الجوفي للأجيال القادمة، جدير بالذكر أن هذا المشروع جاري العمل عليه في سلطة المياه، ولكن على مراحل حيث يتم الان انشاء عدد ثلاثة خزانات مياه لهذه الفكرة، من أجل التمكن من توصيل المياه بضغط عالي حتى لو لم تكن موجودة الكهرباء لحل جزء من مشاكل عدم وصول المياه. بالإضافة الى ذلك انشاء محطة لمعالجة الصرف الصحي واستخدام المياه المعالجة في الزراعة مما يخفف من الضغط على المياه الجوفية، كذلك من الممكن انشاء أحواض تجميع وحقن لمياه الامطار بدلاً من تسربها الى البحر.

2. *النفايات الصلبة:*

يتم جمع النفايات في مدينة خانيونس بشكل يومي، حيث يتم التخلص من النفايات الصلبة بطريقتين[15]:

- **الطريقة الأولي (نظام جمع من بيت إلى بيت):** وذلك بواسطة السيارات الضاغطة، حيث يتم جمع النفايات من الشوارع الرئيسية والكبيرة والاحياء، ويتم ترحيلها إلى مكب دير البلح البلدي بالإضافة إلى كارات يجرها حيوان وتراكتور، للمناطق الضيقة والشوارع الفرعية التي لا تستطيع السيارة الضاغطة دخولها، ومن ثم تقوم بتفريغ ما تم جمعه في حاويات كبيرة سعة 23 كوب، ومن ثم يقوم مقاول بترحيل هذه الحاويات الى مكب دير البلح او صوفا.
- **الطريقة الثانية (نظام الحاويات) عن طريق الحاويات**، حيث يقوم المواطنين بوضع النفايات في الحاوية، ومن ثم يتم ترحيلها من خلال سيارات مجلس النفايات الصلبة الى مكب دير البلح.

ولا يوجد في المدينة محطات ترحيل حالياً، كما لا يوجد مكبات عشوائية فيها. انما جاري العمل على تجهيز محطة ترحيل للنفايات جنوب المدينة من خلال مجلس النفايات، وبالتالي فان الالية القائمة الان تعتمد على التخلص من النفايات في مكب دير البلح وصوفا كما سبق أن ذكر.

ويبلغ عدد حاويات النفايات الصلبة في المدينة حوالي 870 حاوية، علماً بأن هناك 50 حاوية منها تالفة كلياً، و200 حاوية تالفة جزئياً.

3. *الصرف الصحي:*

يتم التخلص من مياه الصرف الصحي في خانيونس بأحد طريقتين[16]:

أ. الحفر الامتصاصية:

في المناطق التي لا يوجد بها شبكات صرف صحي يتم التصريف على الحفر الامتصاصية الخاصة بالمنازل، وعند امتلاء الحفر الامتصاصية تقوم سيارات الكسح التابعة للبلدية، بكسح المياه العادمة وتفريغها في شبكات الصرف الصحي القائمة.

[15] المصدر: مقابلة مع رئيس دائرة الصحة والبيئة في بلدية خان يونس، أغسطس 2017.
[16] المصدر: مقابلة مع رئيس دائرة المياه بلدية خان يونس، أغسطس 2017.

ب. شبكات الصرف الصحي:

تغطي شبكة الصرف الصحي معظم أحياء المدينة بنسبة 65% من المواطنين في المدينة. ومن حيث تكلفة لربط بشبكة الصرف الصحي، فهي تختلف تبعا للمنشأة المستفيدة.

يوجد في مدينة خانيونس محطة معالجة مؤقتة لمياه الصرف الصحي تقع غرب المدينة، وجاري العمل على تنفيذ محطة المعالجة الرئيسية لكامل محافظة خانيونس، حيث واجه تنفيذ محطة المعالجة الرئيسية عدة عقبات منها: الحصول على التمويل الكبير المطلوب للمشروع، واستملاك الأرض المطلوبة لمحطة المعالجة ولأحواض الترشيح، وتنفيذ الخط الناقل الرئيسي، وتوفير خط الكهرباء المناسب والمغذي لمحطة المعالجة.

مشاكل واحتياجات المدينة ذات العلاقة بالصرف الصحي:

- وجود مناطق لا توجد بها شبكات صرف صحي حتى اللحظة.
- عدم القدرة على اجراء صيانة شاملة وبشكل دوري لشبكة الصرف الصحي، بالإضافة الى إعادة تنظيم وتأهيل الشبكات المنفذة من قبل المواطنين أنفسهم.
- توجد حاجة حاليا لخط ناقل رئيسي من محطة ضخ الصرف الصحي الرئيسية الى محطة المعالجة المؤقتة ومن محطة المعالجة المؤقتة حتى البحر.
- عدم وجود سيارات كسح كافية، علاوةً إلى ضرورة اجراء صيانة مستمرة للسيارات المتوفرة والتي تعاني من التقادم والاهتلاك.
- سيارات التسليك غير كافية وغير قادرة على تسليك الشبكات بالصورة المطلوبة.
- عدم توفر المواد اللزمة للصيانة شبكة الصرف الصحي بصورة كافية في بعض الأحيان.

4. شبكة الطرق والمواصلات[17]:

يوجد شبكة طرق وشوارع بأطوال وعروض مختلفة تصل أحياء مدينة خانيونس بعضها ببعض، وفقاً للمخطط الهيكلي لشبكة الطرق، وترتبط المدينة شمالاً ببلدة القرارة من خلال الشوارع الإقليمية وكذلك ببني سهيلا والفخاري ورفح جنوبا. الا انه ليست جميع شوارع المدينة معبدة، خاصة الشوارع الصغيرة التي تمر داخل الاحياء والمناطق. وبشكلٍ عام فقد بلغت مساحة الطرق الرئيسية المعبدة 1554.8 كم2 والباقي غير معبد، في حين بلغت مساحة الطرق الفرعية المعبدة بحوالي 234.5 كم2.

ومن الشوارع الرئيسية في مدينة خانيونس شارع البحر الذي يتوسط مدينة خانيونس شرقاً وغرباً، الى جانب الطريق الغربية للمدينة والتي توصل بين حي السطر الغربي ووسط المدينة، بالإضافة الى دوار جامعة الاقصى يعتبر مركز تقاطع رئيسي يوصل غرب المدينة (المواصي) بوسطها.

وتولي بلدية خانيونس شبكة الطرق والمواصلات أهمية خاصة، حيث تم تطوير وتعبيد العديد من شوارع المدينة، لاسيما مد شبكة الطرق لتربط غرب المدينة (منطقة المواصي) مع وسط وشرق المدينة، عقب الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، حيث كانت المستوطنات تفصل غرب المدينة عن وسطها، الى جانب فتح شوارع أخرى لتخفيف الضغوط والازدحام وسط المدينة، حيث تم تطوير شارع 9 الموازي لشارع البحر.

[17] المصدر: مقابلة مع مهندس قسم التخطيط الحضري ببلدية خان يونس، أغسطس 2017.

مركز GAZA للدراسات والاستراتيجيات
Center For Studies & Strategies

ثالثاً: القطاعات الاقتصادية في مدينة خانيونس

1. *القطاع الزراعي*

تعتبر محافظة خانيونس الأولى من حيث مساحة الأرض المزروعة والتي بلغت 63982 دونم بما نسبته 32.3% من اجمالي المساحة المزروعة في قطاع غزة في الموسم 2014-2015، كما تمتاز بخصوبة تربتها ما سبق ذكره.

وبحسب أحدث البيانات المتوفرة للموسم الزراعي 2014-2015 فقد بلغت قيمة اجمالي انتاج القطاع الزراعي في محافظة خانيونس حوالي 370.4 مليون شيكل، والتي تمثل ما نسبته 27.2% من اجمالي انتاج القطاع الزراعي في قطاع غزة والبالغ 1362.4 مليون شكل، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى من حيث قيمة الإنتاج على مستوى محافظات القطاع.

وبالنظر الى القطاعات الفرعية للقطاع يلاحظ أن محافظة خانيونس احتلت أيضاً المرتبة الأولى في كل من الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، في حين جاءت في المرتبة الثانية في انتاج الأسماك على مستوى محافظات قطاع غزة. حيث بلغت نسبة مساهمة محافظة خانيونس 30% من اجمالي الإنتاج النباتي في قطاع غزة، أما في مجال الثروة السمكية فقد بلغت مساهمتها 11% فقط، حيث جاءت محافظة غزة في المرتبة الأولى بنسبة مساهمة مرتفعة بلغت 77%.

جدول (3) القيمة والاهمية النسبية لإنتاج للقطاع الزراعي وقطاعاته الفرعية في قطاع غزة حسب المحافظة للموسم 2014-2015[18]

القيمة بالمليون شيكل

المحافظة	الإنتاج النباتي		الإنتاج الحيواني		الثروة السمكية		اجمالي القطاع الزراعي	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
شمال غزة	118.7	16.4	97.9	16.8	0.0	0.0	216.6	15.9
غزة	101.3	14.0	108.6	18.6	41.9	77.0	251.8	18.5
دير البلح	97.8	13.5	110.0	18.8	2.1	3.8	209.8	15.4
خانيونس	216.8	30.0	147.7	25.3	6.0	11.0	370.4	27.2
رفح	189.1	26.1	120.0	20.5	4.5	8.3	313.7	23.0
الاجمالي	**723.7**	**100.0**	**584.2**	**100.0**	**54.5**	**100.0**	**1362.4**	**100.0**

[18] تم جمع القيم واحتساب النسب حسب البيانات الواردة في تقرير وزارة الزراعة، قيمة الإنتاج الزراعي للمحافظات الجنوبية للموسم 2014-2015، غزة، فلسطين.

أ- الإنتاج النباتي:

يعتبر الإنتاج النباتي القطاع الفرعي الرئيسي ضمن القطاع الزراعي في محافظة خانيونس حيث بلغت قيمته حوالي 216.8 مليون شيكل، تشكل ما نسبته 58.5% من اجمالي انتاج القطاع الزراعي للمحافظة.

وبالتالي من الأهمية بمكان تحليل سلسلة القيمة لقطاع الإنتاج النباتي باعتباره العصب الأساسي لقطاع الزراعة في محافظة خانيونس.

شكل (7) انتاج القطاع الزراعي في محافظة خانيونس للموسم 2015/2014[19]

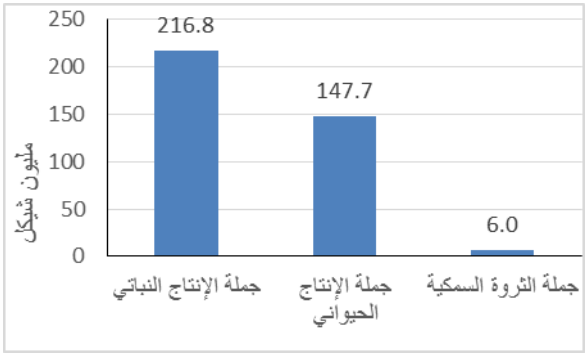

ويتأثر الانتاج النباتي بقوى تأثير مختلفة من اللاعبين الاساسيين ذوي العلاقة والارتباط بهذا الانتاج كما هو محدد في الشكل (8) . وهؤلاء اللاعبين هم

: المزارعين، تجار المستلزمات الزراعية، الجمعيات والاتحادات الزراعية، والحكومة ممثلة بدرجة اساسية في وزارة الزراعة، ووزارة المالية، ووزارة الاقتصاد.

شكل (8) اللاعبون الأساسيون في مجال الزراعة

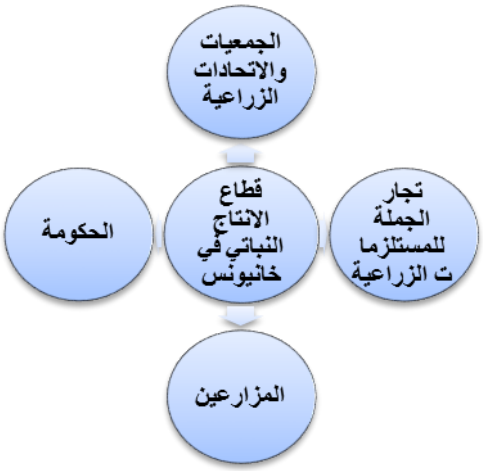

كما تعتمد العملية الانتاجية في قطاع الإنتاج النباتي في محافظة خانيونس على مساحة الأرض الزراعية المتوفرة، وجودتها وصلاحيتها لأنواع معينة من المحاصيل، ومن ثم توفير مستلزمات الزراعة الأساسية كالبذور والاشتال والمبيدات والمعقمات الزراعية، والمواد البلاستيكية والمعدنية المختلفة اللازمة لإعداد وصيانة الدفيئات الزراعية، والتي تتم من خلال تجار الجملة الأساسيين في خانيونس، حيث يتم بيعها للمزارعين، ومن ثم تبدأ عملية الزراعة لأنواع مختلفة من المحاصيل، يتم بيعها في السوق المحلي، وجزء اخر يذهب للتصدير الى الخارج والتسويق في الضفة الغربية.

[19] المصدر: وزارة الزراعة، قيمة الإنتاج الزراعي للمحافظات الجنوبية للموسم 2014-2015، غزة، فلسطين.

جدول (4) قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004)
في محافظة خانيونس للموسم الزراعي 2014/2015[20]

الرقم	البيان	القيمة مليون شيكل	النسبة من اجمالي الإنتاج النباتي %	المساحة المزروعة (دونم)	النسبة % من اجمالي المساحة المزروعة
-1	خضار	121.7	56.2	14737	**23.0**
-2	محاصيل حقلية	39.8	18.3	24580	**38.4**
-3	فواكه	38.9	17.9	12532	**31.2**
-4	حمضيات	12.2	5.6	4614	**7.2**
-5	نباتات طبية وعطرية	4.2	1.9	117	**0.2**
جملة الإنتاج النباتي		**216.8**	**100**	**63982**	**100**

ويشمل الإنتاج النباتي خمسة أنواع موضحة في الجدول (4) ، حيث يلاحظ أن المساهمة الأساسية في الإنتاج النباتي هي للخضار بنسبة 56.2% تقريباً من اجمالي الإنتاج النباتي، ويليها المحاصيل الحقلية بنسبة 18.3%.

كما يلاحظ أن المساحة المزروعة بالخضار في محافظة خانيونس بلغت 14737 دونم تمثل ما نسبته 23% من اجمالي مساحة الأرض المزروعة في المحافظة، وهي تأتي في المرتبة الثالثة من حيث المساحة بعد المحاصيل الحقلية والفواكه.

وبلغت مساحة الأرض المزروعة بالفواكه (المثمرة وغير المثمرة) 19934 دونم تمثل ما نسبته 31.2% من اجمالي المساحة المزروعة في محافظة خانيونس، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية في الانتاج النباتي من حيث المساحة المزروعة، في حين يحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية في قيمة الإنتاج النباتي في محافظة خانيونس. كما بلغ حجم الإنتاج من الفواكه حوالي 12730 طن، تمثل حوالي 32.8% من اجمالي انتاج الفواكه على مستوى قطاع غزة، ويتركز انتاج الفواكه في ثلاثة أصناف أساسية وهي: الزيتون في المرتبة الأولى بنسبة 32.5% من اجمالي حجم انتاج الفواكه في الموسم 2015/2014، ويليه الجوافة التي تشتهر بها خانيونس بنسبة 31.4%، ثم البلح بنسبة 22.6%، أما باقي الأصناف فقد كان حجم الإنتاج بسيط .

من جانب اخر تسهم خانيونس بنسبة مرتفعة في اجمالي انتاج بعض اصناف الفواكه على مستوى قطاع غزة، فهي على سبيل المثال تسهم بنسبة 69.3% من اجمالي انتاج الجوافة في قطاع غزة، لاسيما وأن الجوافة تحديداً تشتهر بها خانيونس ليس على مستوى قطاع غزة فحسب بل على مستوى الضفة الغربية والاردن ايضا. كما تسهم خانيونس بنسبة 31% من اجمالي انتاج الزيتون، وبنسبة 44.6% من اجمالي انتاج البلح على مستوى قطاع غزة، بالإضافة الى انتاج الصبر بنسبة 58.7% من اجمالي الانتاج في قطاع غزة.

بلغت مساحة الأرض المزروعة بالحمضيات (المثمرة وغير المثمرة) 4614 دونم تمثل ما نسبته 7.2% من اجمالي المساحة المزروعة في محافظة خانيونس، وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة في الانتاج النباتي من حيث المساحة المزروعة، كما بلغ حجم الإنتاج من الحمضيات حوالي 5047 طن، تمثل حوالي 22.3% من اجمالي انتاج الحمضيات على مستوى قطاع غزة.

[20] المصدر: وزارة الزراعة، قيمة الإنتاج الزراعي للمحافظات الجنوبية للموسم 2014-2015، غزة، فلسطين.

ويتركز انتاج الحمضيات في ثلاثة أصناف أساسية وهي: الكلمنتينا (المخال) في المرتبة الأولى بنسبة 35.7% من اجمالي حجم انتاج الحمضيات في المحافظة في الموسم 2015/2014، ويليه الليمون بنسبة 32.2%، ثم البرتقال أبو صرة بنسبة 23.8%، أما باقي الأصناف فقد كان حجم الإنتاج بسيط .

من جانب اخر تسهم خانيونس بنسبة مرتفعة في اجمالي انتاج الاصناف الثلاثة المذكورة اعلاه من الحمضيات على مستوى قطاع غزة، فهي على سبيل المثال تسهم بنسبة 42.7% من اجمالي انتاج البرتقال ابو صرة في قطاع غزة، والكلمنتينا المخال بنسبة 41.2%، و17.7% من الليمون.

فرص القطاع الزراعي:

- إنشاء مصنع أعلاف في المنطقة.
- إنشاء منطقة للتربية الحيوانية والمزارع.
- الصناعة المرتبطة بالزراعة (صناعة الألبان من حليب الأبقار، تجميد وتعليب بعض الخضروات، تجفيف الفواكه).
- السياحة المرتبطة بالزراعة.

ب- الإنتاج الحيواني

يأتي الإنتاج الحيواني في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية ضمن القطاع الزراعي في محافظة خانيونس، حيث بلغت قيمته حوالي 147.7 مليون شيكل في الموسم 2015/2014، تشكل ما نسبته 39.9% من اجمالي انتاج القطاع الزراعي للمحافظة.

شكل (9) انتاج الثروة الحيوانية في محافظة خانيونس للموسم 2015/2014[21]

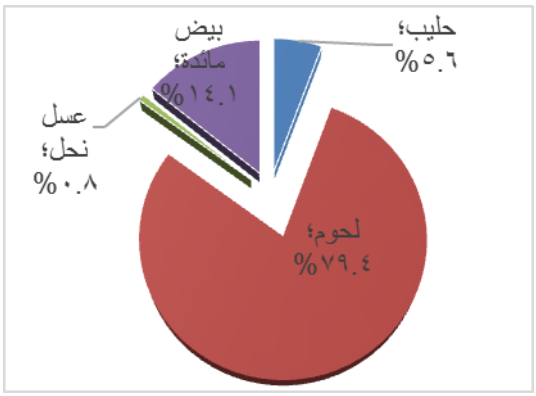

يلاحظ أن المساهمة الأساسية في الإنتاج هي للحوم بمختلف أنواعها بنسبة 79.4% تقريباً من اجمالي الإنتاج الحيواني للمحافظة، ويليها انتاج بيض المائدة بنسبة 14.1%، وفي المرتبة الثالثة انتاج الحليب بنسبة 5.6%، أما انتاج عسل النحل فهو محدود حيث بلغت مساهمته 0.8% فقط من الإنتاج الحيواني للمحافظة.

المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي :

- انقطاع التيار الكهربائي المتكرر وعدم انتظامه، خاصة بالنسبة لتجار الجملة الذين لديهم ثلاجات لحفظ بعض الخضار والفواكه، وبالتالي تكبدهم لتكاليف اضافية باهظة لثمن السولار المستخدم في تشغيل المولدات البديلة، علماً بأن هناك بعض أنواع البذور يتم حفظها في برادات عند درجة حرارة معينة ولا تتعرض للتلف، الى جانب تعزيز قدرة المزارعين على تخزين وتبريد فائض المحصول من بعض الأصناف لتصديره او بيعه محليا في غير الموسم الطبيعي للصنف. ومن الملاحظات التي تم ملاحظتها ميدانياً هنا أن برادات الخضار مصنعة محلياً، ومولد الكهرباء موجود في نفس المكان الذي تتواجد فيها البرادات، وكذلك

[21] المصدر : وزارة الزراعة، قيمة الإنتاج الزراعي للمحافظات الجنوبية للموسم 2014-2015.

تعبئة المحاصيل، وبالتالي فان عادم السولار من المولد يؤثر على المحاصيل التي يتم تعبئتها، حيث أن التهوية الموجودة غير كافية.

- ونتيجة لضعف الارشاد الزراعي المقدم من وزارة الزراعة فان بعض التجار والمزارعين ممن تمت مقابلتهم في مدينة خانيونس يستعيضون عن ذلك من خلال الاستفادة من ورش العمل والدورات التدريبية المجانية التي تعقدها لهم الشركات الاجنبية
- عدم ضبط سوق المستلزمات الزراعية، ويمكن ذلك من خلال التعاون المشترك بين الجمعيات التعاونية الزراعية لاسيما لحماية المزارعين الصغار من احتكار التجار الكبار.
- ضعف الثقة بين المزارعين وتجار المستلزمات الزراعية والجمعيات الزراعية ذات العلاقة.
- مشكلات المياه المختلفة: مثل ارتفاع ملوحة المياه بشكل مستمر عبر الزمن، دون وجود افق لمعالجتها، الامر الذي أثر على جودة بعض الاصناف الزراعية التي كانت تشتهر بها خانيونس مثل الجوافة، والتحول نحو زراعة اصناف اخرى. تلوث المياه بالصرف الصحي، ندرة مياه الري في بعض المناطق.
- تنازع في ملكية الاراضي الزراعية، حيث تتعدد أنواع الملكية للأراضي الزراعية في مدينة خانيونس ما بين ملكية خاصة وملكية حكومية وملكية تعرف "بالمندوب أو المحلول" وهي أراضي حكومية مؤجرة للعائلات منذ زمن طويل وهي محل نزاع بين العائلات والحكومة بقوة في مدينة خانيونس، ولازالت هذه المشكلات القانونية قائمة دون حل جذري لها.
- عدم ترشيد استخدام المبيدات والادوية الزراعية، والاعتماد المتزايد على تسميد وتعقيم التربة بسبب عدم اراحة الارض الزراعية، حيث يتم زراعتها بشكل متواصل على مدار السنة الامر الذي يؤدي لاستنزاف جودة وخصوبة الارض الزراعية وبالتالي احتياج المزارع للمزيد من الاسمدة والمبيدات والمعقمات الزراعية ، رغم وجود أجهزة فحص حديثة، الا ان نقص الخبرات البشرية في الوزارة أضعف من قدرتها على الاستفادة من هذه المختبرات والأجهزة.
- قلة الوعي بخطورة بعض أنواع المبيدات والأدوية الزراعية، وعدم استخدام المزارعين والعمال الزراعيين لوسائل الحماية والوقاية (ملابس وكمامات خاصة) عند رش او استخدام هذه المبيدات، وفي بعض الأحيان يقوم المزارع او العامل بخلط هذه المبيدات بيده مباشرة.
- عدم وعي العمال الزراعيين بحقوقهم حسب قانون العمل والقوانين الأخرى ذات العلاقة، واحجامهم عن التوجه للتسجيل في النقابات ذات العلاقة خوفاً من وقف الحكومة لمساعدات الشؤون الاجتماعية والبطالة التي يحصلون عليها، وعدم درايتهم أصلا بالقوانين التي تكفل حقوقهم، وهذا يستلزم تنفيذ دورات توعية شاملة لجميع العمال الزراعيين وارباب العمل من المزارعين، فبحسب تقدير نقابة الزراعة والفلاحة يقدر عدد العاملين في مجال الزراعة في مدينة خانيونس ما بين 3000-4000 عامل ومزارع.
- ضعف قواعد البيانات والمعلومات عن النشاط الزراعي في مدينة خانيونس، حيث لا يوجد لدى اية جهة سواء حكومية او غير حكومية إحصاءات دقيقة عن العاملين في القطاع الزراعي، وما يتوفر من بيانات يعتمد على التقدير الذاتي للمسؤولين حسب خبرتهم.
- معظم مزارع المواشي تتركز وسط الأحياء السكنية، مما يتسبب في مكاره صحية، تؤثر سلباً على مستوى النظافة والوضع الصحي في المناطق السكنية المحيطة.

Center GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

2. القطاع السياحي:

تمتاز مدينة خانيونس بموقعها وطول ساحلها على البحر الابيض المتوسط، حيث يبلغ طول ساحل مدينة خانيونس (حي المواصي) حوالي 8.4 كم، أي أنها تستحوذ على حوالي 21.2% من ساحل قطاع غزة. الى جانب ذلك يوجد في المدينة عدة مواقع أثرية هامة مثل موقع قلعة برقوق، والتي تقع في مركز المدينة، حيث أن بلدية خانيونس لديها مخطط لتطوير هذه المنطقة الاثرية، وتوسيع المتحف الموجود حالياً وتطويره، وذلك في سياق مخطط عام يستهدف مركز المدينة وجعلها مركزاً تجارياً على طراز أثري يحفظ القيمة التاريخية للمكان.

من جانبٍ آخر، تم إنشاء مدينة متكاملة للإنتاج الإعلامي غرب خانيونس في مكان المستوطنات الإسرائيلية التي أخلتها إسرائيل عام 2005 بانسحابها من قطاع غزة، وهي مدينة أصداء للإنتاج الإعلامي، حيث أنشأت عددا من المشاريع على الأرض داخل المدينة والتي تتواجد فوق مساحة 1020 دونم علي أرضي محررة وتجمع (غوش فطيف) الاستيطاني سابقا. وتتكون من 10 دونمات من المسطحات الخضراء وقرية مائية وملاعب ومدينة ألعاب وحديقة حيوانات ومطاعم، بحيث أصبحت الوجهة السياحية الأولى على مستوى قطاع غزة. كما تم تأجير عدد كبير من الدفيئات الزراعية، لتشجيع عمليات الاستثمار الزراعي والاقتصادي.

ويعمل في مدينة خانيونس بعض المنشآت السياحية مثل الاستراحات والمطاعم، حيث يقدر عدد المطاعم العامة في المدينة بحوالي 125 مطعم، بالإضافة الى 19 استراحة، كما يوجد في المدينة حديقة حيوانات ومنتجع سياحي .

المتاحف

من جانبٍ آخر، يوجد في مدينة خانيونس متحفين شخصيين ولا يوجد أية متاحف رسمية أو تابعة للبلدية، وفيما يلي نبذة عن هذين المتحفين:

- **متحف شهوان**

يعتبر متحف صغير بمساحة 200 متر مربع، أسسه المواطن مروان عبد الرحيم شهوان، كهواية شخصية وحب اقتناء القطع الاثرية، حيث قام بجمع مقتنيات أثرية خلال ربع قرن من الزمان تشتمل على عدد كبير من القطع الاثرية يقدر عددها بحوالي 2000 قطعة، تنتمي لعدد من الحضارات التي استوطنت فلسطين عبر القرون السابقة، ومن هذه الاثار ما يرجع لحوالي 4000 سنة.

واعتمد شهوان على جهوده الذاتية ودعم فني بسيط من بعض الاصدقاء والمقربين، في جمع القطع الاثرية المعروضة في المتحف والذي يضم قسمين، أحدهما خاص بالتراث المتعاقب للأجيال، يحتوي على العديد من المقتنيات الخشبية التي استخدمت قديماً في الأفراح والمناسبات مثل أدوات العزف الموسيقي كاليرغول والشبابة والربابة، وأيضاً أدوات زراعية استخدمها الآباء والأجداد تعود إلى ما قبل مائتي عام كالمنجل والقدوم.

ولقد أصبح المتحف مزاراً للعديد من الشخصيات، من أهمها وزيرة الإعلام الصينية، والسفير النرويجي وأعضاء قنصليته، إضافةً للعديد من الشخصيات العربية والأجنبية التي زارت قطاع غزة ضمن وفود كسر الحصار عن القطاع.[22]

[22] المصدر: مقابلة شخصية مع السيد مروان شهوان، صاحب المتحف الشخصي، أغسطس 2017.

❖ متحف العقاد

أسس هذا المتحف من قبل المواطن وليد العقاد بجهود وأموال ذاتية، ويستقبل الزوار فيه يومياً وهو مفتوح للجميع مجانا، ويقدر عدد القطع التي يحتويها المتحف بحوالي 2800 قطعة اثرية، مرتبة بحسب تسلسلها الزمني حيث تم عرض آثار العصر البرونزي أولاً تلتها آثار العصر الحديدي ثم الهلنستي والروماني والبيزنطي وأخيرا الإسلامي. ويضم المتحف العديد من المشغولات، والمسكوكات، والحُلي، والأواني الفخارية، والأسلحة القديمة، ونماذج القبور، والبيوت، والأضرحة، والتوابيت، والاعمدة والتيجان فضلاً عن الزخارف والاشكال الهندسية والكتابة في هذه المنطقة.

ويتكون المتحف من أربعة أقسام: قسم الأدوات الزراعية القديمة، والذي يحتوي علي مجموعة أدوات زراعية تعود إلي ما قبل مائة عام مثل المحراث القديم والمنجل والقدوم والمذراة التي كانت تستخدم لفصل حب القمح أو الشعير عن التبن والهوجا لتقليب القش وتحميصه بالشمس. وقسم الآثار والتي تشمل مجموعة واسعة من القطع الاثرية مثل جرار وقوارير وأسرجه من الفخار وأعمدة وتيجان من الرخام استخدمت في بناء القصور، علاوة علي أعمدة رومانية من الحجر الكلسي، ومطاحن زيتون وأواني كانوا يستخدمونها في حياتهم اليومية من صخور البازلت ونقود وتوابيت تعود لهذه العصور جميعها بالإضافة الى مجموعة من النقود القديمة[23] التي تنتمي لعدة حقب تاريخية سابقة.

بناءً على ما سبق يتضح أن القطاع السياحي في مدينة خانيونس يعتبر بسيط وبدائي ولكنه يتضمن فرص استثمارية وافق مستقبلي في التوسع، حيث لازال ساحل المدينة غير مستغل، وبالإمكان إقامة منشآت سياحية حديثة قادرة على جذب السكان، لاسيما وأن العديد من سكان المدينة يتوجهون الى المنشآت السياحية في مدينة غزة نظراً لحداثتها، وبالتالي فان إقامة وتطوير فنادق واستراحات وشالهات على ساحل البحر على أسس وطراز حديث شبيه بالمطبق في مدينة غزة يمكن ان ينشط قطاع السياحة في المدينة.[24]

من جانبٍ اخر، يعتبر شاطئ مدينة خانيونس من أهم المناطق السياحية الواعدة، نظراً لطول ساحل المدينة وتميزه بطبيعته الخلابة، ويلاحظ عدم وجود أية منشآت سياحية بالطراز الحديث في هذه المنطقة، بالإضافة الى عدم وجود أية فنادق يمكن ان تكون عنصر جذب واقامة للوفود الاجنبية التي تزور قطاع غزة كما هو الحال في فنادق مدينة غزة.

ونظراً لغياب المنشآت السياحية بالطراز الحديث والجذاب فان معظم سكان مدينة خانيونس عادةً ما يتوجهون للسياحة في مدينة غزة نظراً لجاذبيتها وحداثة المنشآت السياحية ومدن الالعاب والترفيه، ومن أبرز الامثلة التي تدلل على فرص النجاح القوية للمنشآت السياحية والانتاجية في نفس الوقت مشروع للاستزراع السمكي على شاطئ مدينة خانيونس، حظي بجاذبية كبيرة لسكان المدينة والمناطق الاخرى في قطاع غزة.

وحيث أن ساحل مدينة خانيونس يأتي على طول منطقة مواصي خانيونس، فانه بالإمكان استغلال المنطقة في المجال السياحي في اتجاهين: الاتجاه الاول السياحة البحرية من خلال اقامة منشآت وكافيتريات ومطاعم ومدن العاب بطراز حديث من خلال بعض المستثمرين ورجال الاعمال. والاتجاه الثاني خلق وتعزيز السياحة الزراعية نظراً

[24] المصدر: مقابلة شخصية مع السيد وليد العقاد، صاحب المتحف الشخصي، أغسطس 2017.

لطبيعة منطقة المواصي الزراعية الجذابة وتمتعها بالعديد من المزارع المثمرة، الأمر الذي يسهم في تعزيز القناعة والتمسك بأهمية القطاع الزراعي في مدينة خانيونس.

مشاكل القطاع السياحي:

- قوانين الاستثمار خاصة قوانين الإيجارات على شاطئ البحر.
- ضخامة رأس المال المطلب لبدء مشروع سياحي استثماري.
- عدم اهتمام في المنطقة الاثرية في المدينة خاصة قلعة برقوق.
- الحدائق المتوفرة حالياً غير جاذبة للسكان نظراً لعدم تطويرها وضعف المنشآت الخدمية فيها كالمطاعم.
- الحدائق المنتشرة في المدينة لا تتم متابعتها دورياً من قبل متخصصين، حيث يتم إجراء صيانة ومتابعة بالحد الأدنى للأشجار والزهور والعشب الأخضر.

تهديدات القطاع السياحي:

- سياسات الاحتلال الإسرائيلي وعدم الاستقرار.

تحديات القطاع السياحي:

- تخصيص الأراضي من قبل الحكومة.
- التراخيص وشروط بدء مشروع استثماري

فرص القطاع السياحي:

القطاع السياحي في مدينة خانيونس يعتبر بسيط وبدائي ولكنه يتضمن فرص استثمارية وأفق مستقبلي في التوسع.

- إقامة وتطوير فنادق واستراحات وشاليهات على ساحل البحر على أسس وطراز حديث.
- تطوير منطقة مركز المدينة الأثري وإعادة تنظيمه من الممكن أن يحسن من الطابع الحضاري والتاريخي للمدينة، ويجعلها قبلة جذب من مختلف مناطق قطاع غزة.
- الارتقاء بمختلف المنشآت السياحية في المدينة وتعزيزها بالخدمات الجاذبة للسكان، ومن الممكن تنفيذ ذلك بالشراكة مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص، او بعض الجمعيات ذات العلاقة.

3. القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي في مدينة خانيونس بسيطاً ومحدوداً نسبياً، حيث تسود بعض الحرف والمصانع الصغيرة التي لا تحتاج إلى خبرات أو رؤوس أموال. وبشكلٍ عام فقد بلغ اجمالي عدد المصانع المسجلة في قسم الحرف في البلدية 393 مصنعاً وورشة.

أهم مشاكل القطاع الصناعي:-

- غياب دور المانحين في هذا الجانب.
- تركز محلات الحرف والورش والمصانع في الأحياء السكنية.

Center مركز GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

- عدم قدرة البلدية على وقف أو تجميد أو سحب الترخيص من أصحاب هذه الورش لعدم توافر منطقة حرف وصناعات.
- عدم توفر بنية تحتية ملائمة للمنطقة المخصصة للمصانع.
- مشاكل في المدخلات (ارتفاع تكاليف المواد الخام بسبب الضرائب، عدم توافر المواد الخام محلياً، ارتفاع تكاليف شراء الآلات وصيانتها).
- مشاكل في الموارد البشرية (ضعف الخبرات الفنية، ضعف المهارات المحاسبية بسبب العمل العائلي مما يؤدي إلى وجود مشاكل مالية وإغلاق المنشأة)
- مشاكل البنية التحتية (انقطاع الكهرباء، شبكة طرق غير معبدة)
- تدخلات المؤسسات الداعمة (قلة وجود الجمعيات الداعمة وغياب وجود جسم تنسيقي)
- ضعف الثقة بالمنتجات المحلية
- ضعف استخدام التكنولوجيا في الصناعات
- ضعف التسويق الداخلي والخارجي ومنافسة المنتجات المستوردة.
- ضعف التمويل الاسلامي والتجاري (التمويل ذاتي)
- محدودية دور الغرفة التجارية والاتحاد العام للصناعات
- ازدواجية الضرائب
- التعقيدات في الاجراءات الحكومية في الحصول على اذن استيراد خاصة في المواد الخام

توصيات متعلقة بالقطاع الصناعي:-

- توفير منطقة صناعية مجهزة بكل التسهيلات الممكنة لنقل الورش والمصانع اليها وتخفيف التكدس في المناطق السكنية.
- حماية المنتج المحلي
- تعزيز البنية التحتية
- توفير الدعم المالي والفني لتطوير الورش والحرفيين
- إنشاء جسم تنسيقي لتوحيد جهود المؤسسات الدولية والمحلية
- دعم الصناعات الغذائية
- إعادة تدوير المواد البلاستيكية
- تحفيز اصحاب رؤوس الاموال للاستثمار
- تدريب العمال المهرة
- انشاء وتطوير مراكز تدريب وتعليم تقني

مركز Center GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

4. القطاع التجاري:

تنتشر في مدينة خانيونس العديد من المحلات التجارية في مختلف المجالات، فهي تعتبر مركزاً تجارياً لمحافظة خانيونس بشكلٍ عام. وتتركز الاسواق التجارية في المدينة في مركز البلد حيث السوق الرئيسي في المدينة. بالإضافة الى سوق المخيم. ويلاحظ تركز الانشطة التجارية في أحياء وسط البلد ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

أهم مشاكل القطاع التجاري:-

- أسواق مدينة خانيونس تتصف بالعشوائية وعدم التنظيم نسبياً، الأمر الذي يتسبب في ازدحام مروري شديد.
- ضعف البنية التحتية.
- عشوائية المحلات التجارية.
- ضعف ضبط الحركة المرورية في شوارع واسواق المدينة.
- الانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي
- أنظمة البلدية ودورها في تطبيق وتنفيذ مختلف الاستخدامات المحددة في المخطط الهيلكي
- سياسة اسرائيل تجاه التجار: تقييد حركة التجار وارتفاع كلفة نقل المواد الخام
- ارتفاع الضرائب المفروضة من الحكومة على التجار
- عدم وجود خطة واضحة لتنظيم القطاع التجاري. (تحدد توجهات المدينة التجارية.)
- لا يوجد تدخلات واضحة من قبل الممولين في تنمية القطاع التجاري
- عدم اشراك القطاع الخاص وخاصة التجار في وضع الخطط الاستراتيجية لتطوير التجارة في المدينة.
- تأجير أرصفة الشوارع من قبل أصحاب المحلات بطريقة غير قانونية.
- ارتفاع ايجارات المحلات
- انخفاض أجور العمال
- عشوائية توزيع المحلات التجارية
- تشتت وسط المدينة التجاري وعدم تكامل الخدمات الخاصة بالجمهور.

توصيات متعلقة بالقطاع التجاري:-

- تطوير البنية التحتية واعادة تنظيم للمحلات التجارية بما يضمن تناسق ما يباع في السوق.
- بالإضافة الى تنظيم اتجاه الحركة المرورية في شوارع واسواق المدينة، وهذا يستلزم اعادة تخطيط هيكلي لمواقع بعض الاسواق في المدنية.
- تحسين البنية التحتية في المنطقة الصناعية (كهرباء وطرق ومياه ..) .
- سن قوانين وإجراءات لإعادة هيكلة المدينة التجارية
- دعم المصانع
- تطوير وتفعيل أهمية الغرفة التجارية و الاتحادات الصناعية والتواصل معها.
- زيادة فرص التشغيل والمساهمة في التدريب والتأهيل من خلال مشاريع التشغيل الموجه.
- توجيه قطاع البنوك للاستثمار في القطاعات الإنتاجية والزراعية والتجارية بتكاليف منخفضة.
- ضرورة قيام المانحين بضمان القروض الصناعية والزراعية لتخفيض مخاطر الاستثمار

نتائج الدراسة:

- غياب التنسيق بين الأطراف ذات العلاقة في القطاع نفسه (المؤسسات الحكومية، الجمعيات، المؤسسات الخاصة).
- عدم وجود ثقافة الشراكة بين القطاعات المختلفة (الوزارات الحكومية فيما بينها، والحكومية مع القطاعات الأخرى مثل القطاع الخاص والهيئات محلية).
- قدم ونقص قواعد البيانات في مختلف القطاعات.
- وجود سياسات وأنظمة وقوانين بحاجة إلى تعديل أو إلغاء أو إضافة مثل قوانين الاستثمار وعلاقة القطاع الخاص مع البلديات.
- ضعف الخبرات في مجال التنمية لدى المستويات الإدارية المختلفة في القطاع العام.
- غياب التوعية المجتمعية في مجال التنمية الاقتصادية، ووجود الصورة النمطية للبلدية في أذهان المجتمع المحلي.
- غموض دور ومهام التنمية الاقتصادية المحلية للهيئات المحلية وعدم وجود رغبة في إقامة شراكات حقيقة مع القطاع الخاص.
- عزوف المستثمرين عن الدخول مع الهيئات المحلية وتأسيس مشاريع تنموية وذلك بسبب الحروب المتكررة وارتفاع تكاليف التأثيث بسبب الحصار الذي يتسبب في ارتفاع تكلفة المواد الخام والأصول.
- عدم وجود رؤية وطنية تنموية تشمل خطة موحدة بين غزة والضفة الغربية بسبب استمرار الانقسام الفلسطيني.

توصيات الدراسة:

1. انشاء وتفعيل المنتدى الاقتصادي حيث يكون دوره:

- استشاري: بحيث يقدم المنتدى رأيه ومشورته في مجالات التنمية الاقتصادية المحلية المختلفة، مثل:-
  - تقديم المشورة حول المشاريع التي تطرح من قبل الدوائر المختلفة.
  - تقديم الأفكار الابتكارية لإقامة مشاريع اقتصادية.
- دعم ومساندة: يتمثل هذا الدور بالقيام بمجموعة من الأنشطة التي تساهم في دعم ومساندة القطاع الخاص سواء في
- الحصول على الأموال، أو التدريب، أو الوصول إلى أسواق جديدة وغيرها مثل:
  - تقديم الدعم والمساندة في الوصول إلى الأموال (مانحين، مستثمرين ،، إلخ).
  - المساعدة في تخفيض التكاليف من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.

مركز Center GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

- التشبيك: بحيث يساعد المنتدى على خلق بيئة للتعاون بين مكونات القطاع الخاص بهدف تبادل المعلومات والخبرات والعمل المشترك من أجل تنمية الاقتصاد المحلي، بحيث يفتح الفرصة لعمل شراكات وتحالفات تدعم محركات الاقتصاد المحلي وغيرها، من خلال:
  - رفع مستوى الاهتمام بمفهوم التنمية الاقتصادية لدى الجهات ذات العلاقة.
  - بناء علاقات قوية مع مختصين في مجال التنمية الاقتصادية.
  - تعزيز العلاقة مع صناع القرار والجهات المؤثرة في مجال التنمية الاقتصادية.
- الضغط والمناصرة: بحيث يكون المنتدى قوة تؤثر في السياسات والممارسات الاقتصادية المحلية، وتضغط باتجاه تنفيذ إصلاحات في النظام الاقتصادي بالتناغم مع حشد الموارد لإحداث التغيير المطلوب، ويتولى المنتدى مسؤولية تخطيط عملية المناصرة وتنفيذها والمراقبة عليها وتقييمها وكذلك يقوم بالتالي:
  - دعم مبادرات الابتكار والبحث والتطوير.
  - تركيز الموارد والطاقات على النشاطات التي يمكن قياس نتائجها، والمنافع الاقتصادية الاستراتيجية طويلة المدى.
  - إنشاء ودعم تطوير الصناعات القائمة وقيد الإنشاء لتشجيع تنوع الفرص الاقتصادية في المنطقة.

2. ضرورة توضيح مفهوم التنمية إلى كافة موظفي البلدية من خلال عقد ورش عمل للأقسام والدوائر.
3. أهمية عقد زيارات فردية قبل البدء الفعلي في المنتدى لتوضيح الفكرة والأهداف والاجابة على التساؤلات لدى الطرف الآخر بالتالي زيادة نسبة مشاركته.
4. في حال وجود أفرع للمؤسسات داخل المدينة يُحبذ التوجه للإدارة الأم وأخذ موافقتها قبل الزيارة لضمان سرعة الاستجابة.
5. زيارة المؤسسات الدولية والحرص على حضور ممثليها في لقاءات المنتدى.
6. زيارة الجمعيات منفردة للترويج بمفهوم التنمية المحلية والمساعدة في نشره.
7. أهمية وجود متخصصين في مفاهيم التنمية داخل المجلس البلدي.
8. توصيات التالية الهادفة الى تنمية منطقة المواصي:

- تقديم خطة استراتيجية ذات بعد زمني يتراوح ما بين 15-20 سنة، لتطوير وتنمية منطقة المواصي، والحفاظ عليها كأراضٍ زراعية من قبل وزارة الزراعة.
- تقديم خطة استراتيجية لتطوير وتنمية منطقة المواصي المصنفة السياحية من قبل وزارة السياحة.
- تحديد التمدد السكاني لعام 2020، وعدد المدن الاسكانية والمشاريع الحالية والمستقبلية بالإضافة إلى خطة التطوير خارج المناطق ذات الاستعمالات الزراعية من قبل وزارة الأشغال.
- الحفاظ على الأراضي الزراعية من التعديات السكنية وإلزام البلديات ولجنة التنظيم المركزية بتطبيق القوانين الخاصة باستعمالات المناطق الزراعية، وعدم إعطاء تراخيص بناء للمواطنين إلا في حدود السكن الزراعي من قبل الحكم المحلي حسب الأنظمة الرسمية.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

- وقف جميع مشاريع الاسكان الواقعة في الأراضي الزراعية، وتحويل التخصيص من قبل الحكومة لأغراض سكنية في مناطق سكنية أخرى.
- إعادة النظر في قرار تخصيص الأراضي الحكومية بحيث يتم الحفاظ على الأراضي المخصصة زراعياً حسب المخطط الهيكلي المركزي.
- الحفاظ على حرم الشاطئ وتهيئته بالبنية التحتية لتشجيع المستثمرين في القطاع السياحي.
- تخصيص أراضي لوزارة التربية والتعليم لبناء مدارس عليها.

مركز Center GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies